

حسن نصرالله يضع فيتو على تشكيل حكومة اختصاصيين

حزب الله يدفع باتجاه إعادة تدوير حكومة حسان دياب



يواجه لبنان وضعا دراماتيكا مع استمرار الجمود السياسي الذي لا يبدو أن هناك أفقا لنهايته، لاسيما بعد كلمة الأمين العام لحزب الله التي كشفت عن وجود فيتو ليس فقط على حكومة اختصاصيين، بل أيضا على رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري.

بيروت - نسفت إطالة الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله الأجواء الإيجابية التي حاول البعض إشاعتها عن إمكانية أن تبصر الحكومة اللبنانية الجديدة النور خلال الأيام القليلة المقبلة، بوضعه فيتو على حكومة مؤلفة من اختصاصيين.

وترى أوساط سياسية أن توقيت إطالة نصرالله وفحوى كلمته التي ركزت بالأساس على موقف حزبه الراض لحكومة اختصاصيين تحمّلان أكثر من دلالة، تتجاوز شكل الحكومة إلى وجود موقف من رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري.

وتلفت الأوساط إلى أن حزب الله قرر على ما يبدو النزول بكامل ثقله في محاولة لإشغال جهود الحريري وربما دفعه إلى الاعتذار، وهو ما يعكسه حديث نصرالله عن إمكانية إعادة تدوير حكومة تصريف الأعمال التي يقودها حسان دياب، في تمسح بتناغم إلى حد بعيد وموقف الرئيس ميشال عون وظهيره السياسي التيار الوطني الحر.

ميليشيا تبذل لبنان

بالقبول بانتخابات مبكرة في ظل تاكل شعبيتها بشكل كبير، وإزاء هذا الوضع سيبيقي الجمود السياسي سيد الموقف، مع انهيار متسارع للوضع المالي والاقتصادي للبلاد.

وأن رد الحريري على مطلب الرئيس عون للتغني قبل أيام، رابطا الأمر بالسير في انتخابات مبكرة.

ويدرك الحريري أن حزب الله والتيار الوطني الحر لا يريدان المغامرة

ويستبعد كثيرون نجاح حزب الله وحليفه التيار الوطني الحر في حشر الحريري ودفعه إلى الاعتذار، حيث أنه لا يوجد في الدستور اللبناني نص يتحدث عن مهلة زمنية للتأليف، وسبق

حبيب ضوء أخضر سعودي، وهو ما أثار حينها غضب الحريري.

وقال القيادي في تيار المستقبل مصطفى علوش إن حديث نصرالله كسر كل الكلام الذي كان يقال بأن "حزب الله متمسك بالرئيس المكلف سعد

الحريري".

واعتبر الوزير الأسبق أشرف ريفي في تصريحات صحافية "أن نصرالله نسف أي إمكانية لتأليف حكومة يترأسها الحريري"، حاشا الأخير على "الأ يذهب إلى قصر بعيدا الاثنين المقبل، فهناك توزيع أدوار بين الفريقين المحالفين أي حزب الله والتيار الوطني الحر لارتكاب الفظائع بحق الدستور اللبناني والبنانيين".



مصطفى علوش
حديث نصرالله كسر كل الكلام عن تمسك حزب الله بالحريري

بعد أربعة عقود.. القضاء اللبناني يصدر حكمه في تفجير السفارة العراقية ببيروت

وفي العام 1986 أخلت المحكمة العسكرية سبيل عدد من المتورطين في تفجيرتهما بشكل كبير، وإزاء هذا الوضع سيبيقي الجمود السياسي سيد الموقف، مع انهيار متسارع للوضع المالي والاقتصادي للبلاد.

عن مقتل 61 شخصا بينهم السفير العراقي وديبلوماسيون ولبنانيون، كما قتل أيضا بليس الراوي زوجة الشاعر نزار قباني حيث كانت تعمل في المكتب الثقافي في السفارة، فضلا عن سقوط أكثر من مئة جريح.

وأوقف المتهمان من ضمن 15 شخصا اتهموا بالتحضير لتفجير السفارة الأميركية في بيروت في أبريل 1983، وأسندت إليهما أيضا تهمة تفجير السفارة العراقية، 15 ديسمبر 1981، ما أسفر

وأصدرت محكمة لبنانية الجمعة حكما غيايبا بحق متهمين اثنين، في تفجير السفارة العراقية في بيروت بعد إرجاء دام سنوات.

وقضى حكم من المحكمة العسكرية الدائمة برئاسة العميد الركن منير شحادة بغقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بحق الفارين حسين صالح حرب والمصري سامي محمود الحجي.

وتعرضت السفارة العراقية، لتفجير انتحاري في 15 ديسمبر 1981، ما أسفر

لم يجر الإصلاحات الهيكلية المطلوبة. ويرى متابعون أن تصريحات نصرالله تعكس رفضا من حزب الله للحريري، لاسيما وأن الرجل أظهر صلاحية في الدفاع عن موقفه من شكل الحكومة، على خلاف المرات السابقة التي أبدى فيها رئيس الوزراء المكلف مرونة في التعاطي مع مطالب حزب الله وحلفه السياسي، وهو الأمر الذي أدى إلى إضعافه سياسيا وشعبيا.

ويشير المتابعون إلى أن حزب الله يريد رئيس وزراء ضعيفا ليقدّر من خلاله على التحكم في قرارات الحكومة، خصوصا وأن الحزب يعتبر أنه المستهدف الأساس من الضغوط في لبنان، وتعاطي الحريري في الأشهر الأخيرة مع الأزمة الحكومية يجعل الحزب يعيد مراجعة موقفه منه.

ولفت هؤلاء إلى أن إشارات عدة كانت سبقت كلام نصرالله وبينها التصريحات التي أدلى بها نائبه نعيم قاسم قبل أيام، والتي حمل من خلالها رئيس الوزراء المكلف مسؤولية تعثر التشكيل الحكومي، غامزا إلى أن الأخير

وكان نصرالله دعا في كلمة القاها مساء الخميس بمناسبة "يوم الجريح المقام"، إلى "إعادة النظر في قرار تأليف حكومة اختصاصيين، والتوجه نحو حكومة تكنو سياسية، لأن تلك الحكومة لن تصمد ولن تستطيع أن تتحمل مسؤولية الأزمة في البلد".

وجاءت كلمة الأمين العام لحزب الله بعد ساعات قليلة من لقاء جمع بين عون والحريري، أبدى الأخير على إثره تفاؤلا حيال إمكانية تسوية الأزمة الحكومية، معلنا عن لقاء جديد مع رئيس الجمهورية الاثنين المقبل للتوافق على الحكومة.

وتسائل نصرالله عن مدى "استطاعة حكومة الاختصاصيين تحمّل قرارات فصلية كبيرة إذا لم تحمّل القوى السياسية"، حاشا رئيس الوزراء المكلف "على تأليف حكومة تستطيع تحمّل الأعباء، حكومة تضم القوى السياسية

السيطرة على الفشقة تنعش آمال المزارعين السودانيين في استعادة أراضيهم الخصبة

إثيوبية جنود سودانيين وقتلت منهم أربعة في ديسمبر الماضي. وأعلن السودان أن قواته انتشرت "لاستعادة أراضيهم المستولى عليها داخل الخط الدولي لحدوده"، وهو ما وصفته إثيوبيا بانتهاك لحدودها.



وقعت عدة اشتباكات، واتهم كل طرف الآخر ببدء أعمال العنف وخرق الحدود الدولية.

ويقول السودان إنه سيطر على أجزاء شاسعة من الفشقة، بينما تحذر إثيوبيا من عمل عسكري إذا لم تتوقف القوات السودانية عن التوغل في المنطقة.

وبعض السكان يتكلمون بالأهمرة والتيفغرا لغتي المجموعتين الإثيوبيتين، كما تزوج سودانيون في المنطقة من إثيوبيتين. ومع ذلك ما زالوا يواجهون هجمات من ميليشيات إثيوبية.

وقال زكريا يحيى الذي يعمل ممرضا "أبي اختطف في 2013، ولإطلاق سراحه دفعنا فدية قدرها 7 آلاف جنيه سوداني (حوالي 1850 دولارا)".

وأظهر قروي آخر أمام صحفيين من وكالة "فرانس برس" ما قال إنه أثار طلقات رصاص على جسده أطلقها عليه إثيوبيون.

إلى مساحات صغيرة من مزارعهم شرق نهر عطبرة. وقال جمعة إن "الإثيوبيين أجبرونا على مغارتها وهددوا بحرق محاصيلنا".

وأضاف "الآن نزرع مساحات صغيرة غرب النهر، لكن التربة أقل جودة من شرقه حيث لا نظير لها في خصوصتها".

وعلى مدى سنوات تأقلم سكان ودكولي مع حياتهم الجديدة من خلال زراعة مساحات صغيرة غرب النهر، واستقبال زيارات تجار إثيوبيين من وقت إلى آخر.

طول نحو 12 ألف كلم مربع، وهي المنطقة التي تريدها كل من الدولتين. لكن بعض المحليين يشيرون إلى أن النزاع يتركز حول الأرض الواقعة بمحاذاة الحدود وتبلغ مساحتها 250 كلم مربعا (مئة ميل مربع فقط).

وقال عمر إن حالة عدم الاستقرار جعلت تعداد سكان قرية ودكولي ينخفض من 12 ألف نسمة منتصف التسعينات إلى أربعة ألف فقط الآن بعد أن نرح الألاف.

وظل مزارعون مثل محمد جمعة يكافحون لسنوات من أجل الوصول حتى

لرئيس المصري محمد حسني مبارك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 1996. واتهمت إثيوبيا السودان بالوقوف وراء هذه المحاولة، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين البلدين. وقتها أمر الرئيس السوداني عمر حسن البشير بالانسحاب من الفشقة.

وقال عبدالكريم ميرغني مزارع في الفشقة "أبلغنا ببساطة أنه لم يعد الوضع أمنا لنا لعبور نهر عطبرة".

وبعد أكثر من عقدين انتشر الجيش السوداني في المنطقة "لاستعادة أرضه المسروقة"، وجاء التحرك بعد عامين من الإطاحة بالبشير ما أغضب إثيوبيا وأدى إلى اشتباكات دامية.

أصبحت القرى الرئيسية في الفشقة مناطق عسكرية، الوصول إليها مقيد بالنسبة للمدنيين.

وبات رزق المزارعين السودانيين في الفشقة مرتبطا بصعود وهبوطا بالاعلاقات السودانية - الإثيوبية. وعلى مدى عقود ظلت الدولتان تعقدان محادثات حول الحدود من دون التوصل إلى اتفاق حول ترسيمها.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا) عن عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي قوله، "لن نتفاوض مع أي طرف قبل إعادة ترسيم الحدود واعتراف إثيوبيا بأن الفشقة أرض سودانية".

ويساند سكان ودكولي هذا الموقف. وقال يحيى "هذه أرضنا التي ظللنا نزرعها والآن نريدها أن تعود إلينا".

وقالت فاطمة خليل "اعتدنا على تعقب أبقارنا عندما تتم سرقتها".

وأشارت إلى أن القوات السودانية بدأت تظهر في المنطقة، بما في ذلك ودكولي منذ أواخر العام الماضي.

وأضافت خليل "الآن لدينا إحساس بالأمان، ويمكننا أن ننام ليلا دون إزعاج".

وتزامن نشر القوات السودانية مع اندلاع النزاع في شمال إقليم تيغراي الإثيوبي المحاذي للفشقة. وأجبر القتال بين الحكومة المركزية الإثيوبية وإقليم تيغراي حوالي 60 ألف لاجئي على الفرار إلى السودان.

وحذرت أديس أبابا من نشر قوات سودانية في المنطقة، لكن التوتر تصاعد بعد كمين نصبته ميليشيا وقوات



شريان حياة

والتحسّن من الفشقة، التي يؤكد كل من السودان وإثيوبيا أنها داخل حدوده الدولية.

ومنذ منتصف تسعينات القرن الماضي أصبح من غير الممكن لأهل القرية عبور النهر إلى داخل المنطقة، بعد أن انتشرت القوات الإثيوبية فيها، مما مكن الألاف من المزارعين الإثيوبيين من زراعة الأرض على مدى حوالي خمسة وعشرين عاما.

وقال محمد عمر أحد الزعماء المحليين في ودكولي "آخر حصاد لنا من السمسم كان في 1996".

وانتشر الجيش الإثيوبي في الفشقة إثر تدهور العلاقة بين الخرطوم وأديس أبابا، جراء محاولة الاعتقال الفاشلة